Women
Journalists
Without
Chains
انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم
الدولية في السودان
السـودان .. دمـاء
على ضفاف النيل
wjwcorg
منظمة صحفيات بلاقيود

فهرس التقرير

1. **الملخص التنفيذي**
   - أهداف وأهمية التقرير
   - المنهجية المعتمدة
   - الأطراف الرئيسية في النزاع
2. **الخلفية التاريخية والسياسية**
   - تاريخ النزاعات في السودان
   - السياق السياسي الراهن
3. **أنماط الانتهاكات الجسيمة**
   - الهجمات العشوائية على المدنيين
   - العنف الجنسي والاستعباد
   - النهب وتدمير الممتلكات
   - استخدام المدنيين كدروع بشرية
4. **التحليل القانوني**
   - مسؤولية الدولة السودانية
   - مسؤولية الأطراف المتنازعة
   - دور المجتمع الدولي
5. **ردود الفعل المحلية والدولية**
6. **التوصيات**
   - توصيات للحكومة السودانية
   - توصيات للأطراف المتنازعة
   - توصيات للمجتمع الدولي!

الملخص التنفيذي

يكتسب هذا التقرير أهمية بالغة في توثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم الدولية التي ارتُكبت في السودان منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023. استند التقرير إلى منهجية شاملة شملت جمع وتحليل شهادات ميدانية وتقارير دولية صادرة عن منظمات مثل الأمم المتحدة وهيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. كما تضمنت المنهجية مراجعة مواد مرئية من فيديوهات وصور منشورة عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، مع التحقق من صحتها لضمان دقة المعلومات. وعلى الرغم من التحديات الميدانية، مثل غياب الأمن وصعوبة الوصول إلى بعض المناطق المتضررة، تمكن الفريق من رسم صورة واضحة حول طبيعة هذه الانتهاكات وآثارها.

اعتمد التقرير في توثيق أنماط الانتهاكات على تحليل شامل للشهادات والمواد المرئية، مما كشف عن أنماط واسعة من الانتهاكات. تمثلت هذه الأنماط في الهجمات العشوائية على المدنيين، العنف الجنسي الممنهج، التهجير القسري، والنهب. وأظهرت المراجعات المنهجية استهداف جماعات إثنية بجرائم إبادة واستخدام المدنيين كدروع بشرية، في انتهاك صارخ للقانون الدولي الإنساني. وقد ساهمت هذه الانتهاكات في نزوح أكثر من 11 مليون شخص داخليًا ولجوء الملايين إلى دول الجوار، إلى جانب التدمير الواسع للبنية التحتية والخدمات الأساسية، مما عمّق الأزمة الإنسانية.

استعرض التقرير أيضًا الأدلة التي تشير إلى تورط الأطراف المتنازعة في انتهاكات خطيرة. فقد كشفت المنهجية التحليلية عن مسؤولية القوات المسلحة السودانية في شن غارات جوية عشوائية استهدفت المناطق السكنية، بينما أظهرت أنماط ممنهجة من العنف ارتكبتها قوات الدعم السريع، بما في ذلك الإبادة العرقية في دارفور والاعتداءات الجنسية ضد النساء والفتيات لبث الرعب والسيطرة. كما وثّقت المنهجية تورط الميليشيات المتحالفة مع الجانبين في عمليات نهب وتدمير ممنهج للممتلكات المدنية والثقافية.

رغم أن الدولة السودانية تتحمل المسؤولية القانونية في حماية المدنيين، أظهرت التحليلات المنهجية فشلها في أداء واجباتها، في حين تورطت الأطراف المتنازعة في ارتكاب انتهاكات ترقى إلى جرائم حرب. وأكد التقرير أن غياب العدالة والمحاسبة حال دون تحقيق تقدم ملموس في جهود المجتمع الدولي لوقف هذه الجرائم وحماية الضحايا.

ولمواجهة الأزمة، شدد التقرير على أهمية إجراء تحقيقات مستقلة تستند إلى أسس منهجية لمحاسبة المسؤولين عن الانتهاكات وضمان تحقيق العدالة. كما دعا إلى اتخاذ خطوات عاجلة لحماية المدنيين وضمان إيصال المساعدات الإنسانية، مع دور فاعل من المجتمع الدولي لدعم مساعي العدالة والسلام في السودان.

منهجية التقرير

يعتمد هذا التقرير، الذي أعدته منظمة صحفيات بلا قيود، على جمع وتحليل شهادات ميدانية وتقارير دولية لتوثيق الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في السودان منذ اندلاع النزاع في أبريل 2023، كما تضمن الاطلاع علي التقارير الدولية الصادرة من الأمم المتحدة، منظمة العفو الدولية، هيومان رايتس ووتش حول الانتهاكات الموثقة.

كما اعتمد التقرير علي الأرقام والدراسات في المصادر المفتوحة كالتقارير الصحفية الموثوقة، اطلع علي العديد من الفيديوهات فيديوهات، وصور منشورة عبر وسائل التواصل الاجتماعي، وقام بتحليلها والتأكد من صحتها

واجة الفريق العامل العديد من التحديات والعوائق أهمها الوصول إلى بعض المناطق بسبب غياب ضمانات الحماية واستمرار النزاع المسلح، انقطاع شبكات الاتصال وانعدام الأمن حالا دون الحصول على معلومات مباشرة من بعض المناطق.

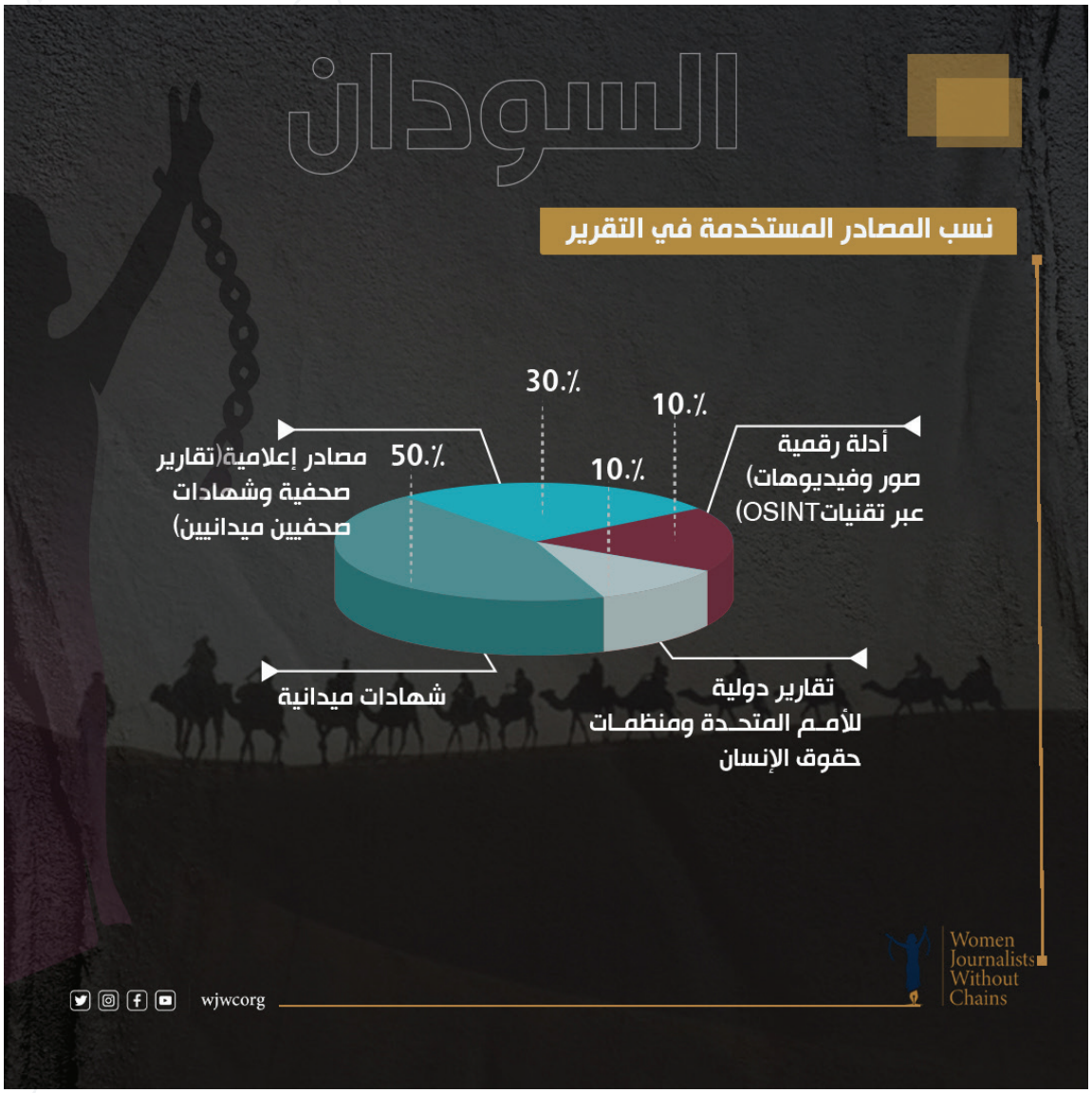

الخلفية التاريخية والسياسية

سياق التقرير

منذ استقلاله في عام 1956، شهد السودان اضطرابات سياسية ونزاعات داخلية أثرت على استقراره ووحدته. كان أبرزها صراع دارفور الذي اندلع في 2003، وأسفر عن مقتل مئات الآلاف ونزوح الملايين، مع اتهام الحكومة بدعم ميليشيات ارتكبت جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، مما أدى إلى ملاحقات قانونية دولية بحق الرئيس السابق عمر البشير.

في 2018، أشعلت الأزمات الاقتصادية احتجاجات شعبية أطاحت بنظام البشير في 2019، وأعقبتها مرحلة انتقالية تشاركية بين المدنيين والعسكريين بهدف تحقيق السلام والتحول الديمقراطي، وسط تحديات كبيرة لتحقيق الاستقرار الوطني.

في ديسمبر 2022، تم توقيع اتفاق سياسي إطاري بين القادة العسكريين والقوى المدنية في السودان بهدف إعادة تشكيل الحكومة الانتقالية والتحضير لانتخابات ديمقراطية. ورغم أهمية هذا الاتفاق كخطوة نحو الاستقرار، إلا أنه افتقر إلى دعم شعبي واسع، خاصة من لجان المقاومة التي تمثل شريحة مهمة من الحراك الشعبي. هذا الافتقار إلى الإجماع الوطني على الاتفاق أدى إلى إضعاف فرص نجاحه في تحقيق أهدافه.

في ظل هذا السياق السياسي الهش، تصاعدت التوترات بين القوات المسلحة السودانية بقيادة الفريق أول عبد الفتاح البرهان، وقوات الدعم السريع بقيادة محمد حمدان دقلو (حميدتي). كان محور الخلاف الأساسي هو دمج قوات الدعم السريع في الجيش الوطني، وهي قضية حساسة تتعلق بإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية وضمان سيطرتها الموحدة على القوة المسلحة في البلاد. ومع تزايد حدة الخلافات، تحولت هذه التوترات في أبريل 2023 إلى نزاع مسلح مفتوح بين الطرفين. أدى هذا النزاع إلى تفاقم الأوضاع الإنسانية والأمنية بشكل كبير، ما دفع البلاد إلى حالة من الفوضى والعنف، وأدى إلى نزوح آلاف المدنيين وتصعيد الانتهاكات الحقوقية في مختلف المناطق.

في ١٥ ابريل ٢٠٢٣ اندلع النزاع المسلح بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، حيث بدأت المواجهات في العاصمة الخرطوم قبل أن تمتد بسرعة إلى مناطق أخرى، أبرزها دارفور وكردفان. استخدمت الأطراف المتنازعة أسلحة ثقيلة وغارات جوية في مناطق مكتظة بالسكان، مما أدى إلى تدمير واسع للبنية التحتية المدنية، بما في ذلك المستشفيات والأسواق والمدارس.

نتيجة لهذا النزاع، قُتل عشرات الآلاف من المدنيين، بينما نزح أكثر من 11 مليون شخص داخل السودان، ولجأ ما يزيد عن 3.19 مليون شخص إلى الدول المجاورة هربًا من أعمال العنف.

شكل هذا النزوح الجماعي أزمة إنسانية كبرى، حيث تُرك المدنيون دون حماية أو وصول إلى الخدمات الأساسية، مما فاقم معاناتهم.

يشير تدمير البنية التحتية إلى تقويض منهجي لحقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التعليم والصحة، حيث أصبحت المستشفيات غير قادرة على تقديم الرعاية الطبية، وأغلقت المدارس أبوابها، مما حرم الأطفال من حقهم في التعليم. إن هذه الانتهاكات تمثل خرقًا جسيمًا للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض حماية المدنيين والمرافق المدنية في أوقات النزاع.

الاطراف منخرطة بالصراع

أولا الأطراف الداخلية

الحرب السودانية نزاع معقد تشارك فيه القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع في صراع على النفوذ والسيطرة. تتداخل مع هذا النزاع أدوار الميليشيات المحلية وتدخلات إقليمية، مما يزيد تعقيده وتفاقمه.

القوات المسلحة السودانية:

القوات المسلحة السودانية التي قادمت انقلاب 2012 ضد الرئيس السابق عمر البشير، وهي الجهة الرسمية المكلفة بحماية سيادة الدولة السودانية، ويقودها الفريق أول عبد الفتاح البرهان. تُعد القوات المسلحة السودانية أحد الأطراف الرئيسية في النزاع الحالي في السودان. وقد تعرضت هذه القوات لاتهامات بشن غارات جوية عشوائية استهدفت مناطق سكنية، مما أسفر عن مقتل العديد من المدنيين.

قوات الدعم السريع:

منظمة شبه عسكرية تتكون من ميليشيات عرقية، دعمتها الحكومة السودانية في أوائل ومنتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وتُعرف شعبيًا باسم «الجنجويد". قوات الدعم السريع هي أحد طرفين رئيسيين في الحرب الحالية.

قوات الدعم السريع تقاتل من أجل السيطرة على الحكومة والعاصمة، ينتمي معظم قادة وجنود قوات الدعم السريع إلى قبائل عربية من غرب السودان ، وبحسب تقارير حقوقية فقد ارتكبوا فظائع واسعة النطاق واعتقالات جماعية في الخرطوم ودارفور منذ اندلاع الصراع في أبريل/نيسان 2023.

الميليشيات المحلية:

- الحركة الشعبية لتحرير السودان - شمال (فصيل الحلو) :- هي جماعة متمردة انبثقت عن الحركة الشعبية لتحرير السودان، الحزب الحاكم السابق في جنوب السودان، والذي قاد البلاد نحو الاستقلال عام 2011 بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل في 2005. بقيادة عبد العزيز الحلو، تسيطر الحركة على أجزاء كبيرة من ولاية جنوب كردفان، منذ اندلاع الحرب بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، استغلت الحركة ضعف الجيش لتعزيز نفوذها والسيطرة على مناطق جديدة في جنوب كردفان، مع الحفاظ على موقفها المستقل دون تحالف رسمي مع أي من طرفي النزاع.
- قوات حركات الكفاح المسلح المشتركة (JSAMF) :- هي قوة مكونة من جماعات متمردة سابقة في دارفور، أبرزها جيش تحرير السودان بقيادة ميني ميناوي، وحركة العدل والمساواة، وتجمع قوات تحرير السودان. تأسست بعد اتفاق جوبا وتركزت قوتها في الفاشر ومناطق ريفية بشمال دارفور، وكان يُفترض أن تضم 12 ألف جندي، منهم 6000 متمرد سابق و6000 جندي حكومي، لكن الحكومة لم تساهم بقوات. مع اندلاع الحرب بين الجيش وقوات الدعم السريع، تبنت قوات الكفاح المسلح موقف الحياد، مستغلة ذلك لتأمين القوافل التجارية بين بورتسودان وغرب كردفان ودارفور.
- حركة العدل والمساواة (JEM) هي جماعة متمردة كانت تقاتل الحكومة السودانية في دارفور وكردفان من 2002 إلى 2022. انقسمت الحركة إلى فصيلين بعد الصراع الحالي، أحدهما بقيادة جبريل إبراهيم، وزير المالية السوداني منذ 2021، والآخر بقيادة سليمان صندل حقار. جبريل إبراهيم متحالف مع حكومة البرهان سياسيًا، لكن عناصر الحركة المسلحة لم تندمج مع القوات المسلحة السودانية ولم تشارك في القتال ضدها منذ بداية الحرب في أبريل 2023، باستثناء حوادث فردية. العديد من مقاتلي الحركة يخدمون في القوة المشتركة بقيادة مني ميناوي.

ثانيا الأطراف الخارجية

منذ بداية الحرب كان هناك الكثير من الحديث عن تدخل مصري إلى جانب الجيش السوداني. بينما يتهم الجيش والقوات المسلحة السودانيين دولة الإمارات العربية المتحدة بدعم

قوات الدعم السريع بالمال والسلاح.

تقرير لهيومان رايتس ووتش اتهم الإمارات بدعم قوات الدعم السريع حيث أشار إلى توفر «أدلة متزايدة من أن الإمارات وفّرت الأسلحة إلى «قوات الدعم السريع» في السودان، المسؤولة عن مجموعة كبيرة من جرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية، وغيرها من الفظائع، منها اشتراكها في حملة التطهير العرقي في منطقة دارفور. وجدت هيومن رايتس ووتش أن الطرفين المتنازعين حصلا على أسلحة جديدة، منها أسلحة كان قد حصل عليها الجيش الإماراتي من المصنّع."

كما كانت الدول المجاورة مثل تشاد وجنوب السودان وإثيوبيا ملاذًا للاجئين، لذلك فقد تأثرت بالنزاع. إلا أن الحكومة السودانية المشكلة من الجيش السوداني اتهمت كينيا وإثيوبيا بالتدخل، ففي بيان صحفي للحكومة السودانية استنكرت الخارجية السودانية تصريحات الرئيس الكيني وليم روتو، والتي قال فيها إن "الوضع في السودان يتطلب بشكل عاجل قيادة جديدة تكون قادرة على إخراجه من الكارثة الإنسانية". كما أعربت الوزارة عن "دهشتها لتصريحات رئيس وزراء إثيوبيا آبي أحمد بأن هناك فراغًا في قيادة الدولة، مما يفسر عدم اعتراف بقيادة الدولة الحالية"، وفق البيان.

وترى بلا قيود أن التدخل في الأزمة السودانية من جيرانها وأطراف دولية لم يتوقف رغم عدد الضحايا الكبير وما سببته الحرب من مآسي.

أنماط الانتهاكات

يهدف هذا الباب إلى تقديم رؤية شاملة عن طبيعة الانتهاكات وأثرها، حيث تعد النزاعات المسلحة في السودان واحدة من أكثر الأزمات تعقيدًا في العصر الحديث، حيث كشفت الحرب السودانية عن أنماط متعددة من الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني. في ظل هذه الحرب، تعرض المدنيون لأشكال مختلفة من الانتهاكات التي تتراوح بين الهجمات العشوائية، العنف الجنسي الممنهج، التهجير القسري، والحرمان من الخدمات الأساسية.

تعكس هذه الأنماط خروقات خطيرة لمبادئ القانون الدولي الإنساني، مثل اتفاقيات جنيف، التي تحظر استهداف المدنيين والبنية التحتية المدنية. كما أنها تمثل انتهاكًا صريحًا للحقوق الأساسية المنصوص عليها في العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، والدستور السوداني نفسه، الذي يضمن الحق في الحياة والكرامة والسلامة الشخصية.

يتناول هذا الباب تحليلًا معمقًا لأنماط الانتهاكات التي رافقت النزاع السوداني، مسلطًا

الضوء على الأساليب التي استخدمتها الأطراف المتنازعة، ومدى تأثيرها المدمر على الفئات الأكثر ضعفًا، كالنساء والأطفال. كما يستعرض هذا الباب الانتهاكات التي تتجاوز الفرد لتشمل تدمير البنية الاجتماعية للسودان، مما يفاقم الأزمة الإنسانية ويزيد من تعقيد جهود السلام والمصالحة.

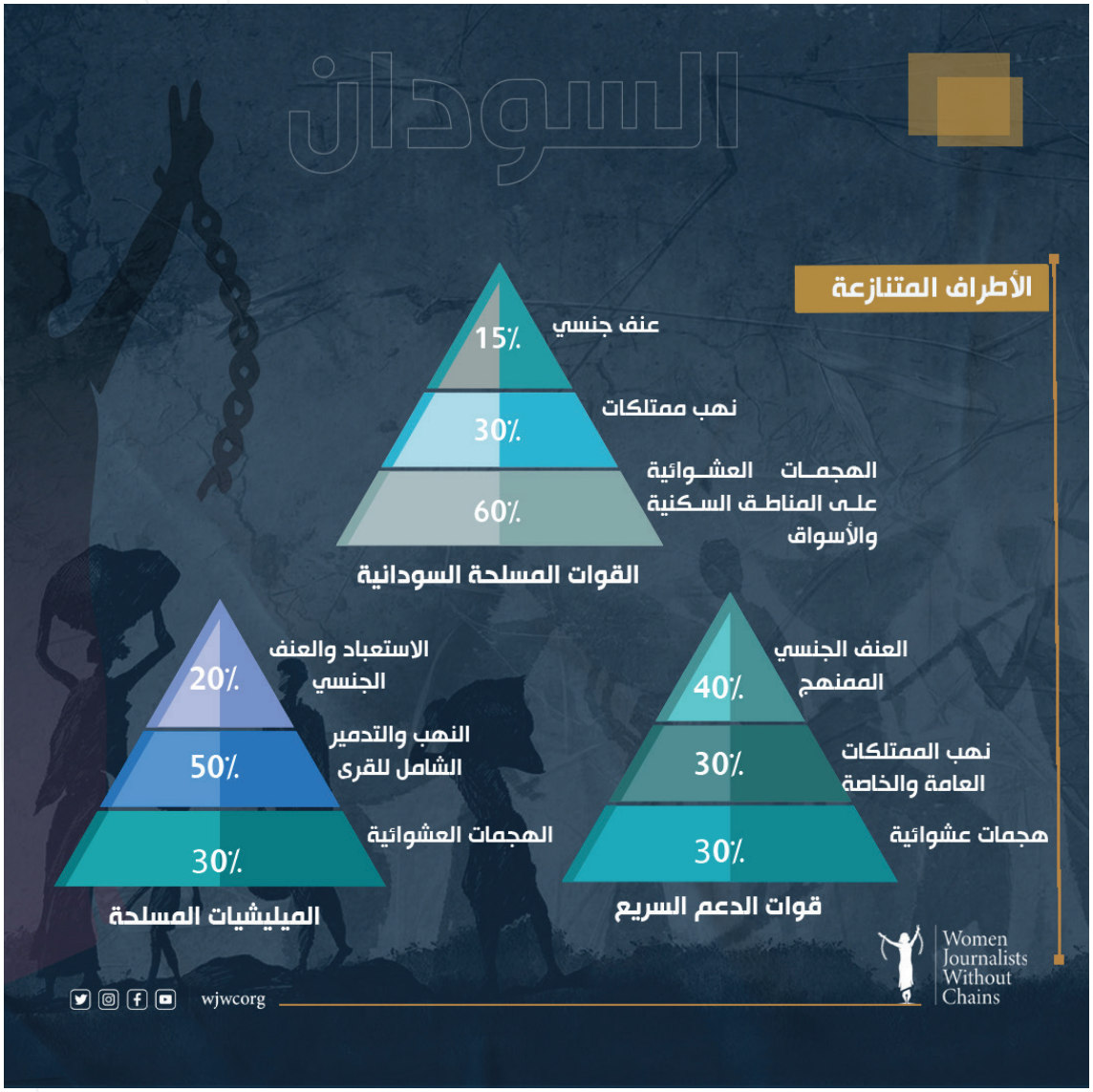

أولا الهجمات على المدنيين والبنية التحتية في الحرب السودانية

تمثل الهجمات على المدنيين والبنية التحتية المدنية انتهاكًا جوهريًا لمبادئ القانون الدولي الإنساني، بما في ذلك اتفاقيات جنيف لعام 1949، التي تحظر الاستهداف العشوائي للسكان المدنيين (المادة 51 من البروتوكول الإضافي الأول). خلال النزاع المسلح في السودان، تكررت هذه الهجمات بشكل منهجي، مما أسفر عن خسائر بشرية واسعة النطاق وأضرار جسيمة في المرافق الحيوية، . كما تُعد الهجمات التي تفتقر إلى التمييز

بين الأهداف العسكرية والمدنية، أو تلك التي تُنفذ بشكل يؤدي إلى أضرار جسيمة وغير متناسبة، خروقات جسيمة للقانون الدولي قد ترقى إلى جرائم حرب بموجب المادة (8) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

تتناول هذه الفقرة طبيعة هذه الهجمات وتأثيرها على المدنيين، مع التركيز على مسؤوليات الأطراف المتنازعة بموجب القانون الدولي. كما تستعرض مدى توافق هذه الانتهاكات مع الالتزامات الدولية للسودان والأطراف الأخرى المعنية.

في بيان صدر يوم الجمعة (20 ديسمبر/كانون الأول)، أعلن فولكر تورك، مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، أن الحصار الذي تفرضه قوات الدعم السريع على مدينة الفاشر منذ أكثر من سبعة أشهر قد تسبب في كارثة إنسانية خطيرة. وأوضح أن القصف المكثف الذي استهدف المناطق السكنية المكتظة بالسكان أدى إلى مقتل 782 مدنيًا وإصابة أكثر من 1143 شخصًا. وأكدت مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان توثيق هذه الأرقام، بناءً على أدلة تضمنت مقابلات مع الفارين من المنطقة.

من جهة أخرى، صرّح وزير الصحة السوداني، هيثم محمد إبراهيم، في تصريحات لوكالة الأناضول، بأن المواجهات المستمرة بين الجيش وقوات الدعم السريع على مدار 20 شهرًا تسببت في انهيار النظام الصحي في البلاد. وأشار إلى أن الخسائر الأولية للقطاع الصحي تُقدر بنحو 11 مليار دولار، إلى جانب فقدان أكثر من 60 من الكوادر الصحية.

في سياق التعليم، كشفت دراسة مشتركة أجراها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمعهد الدولي لبحوث السياسات الغذائية أن الحرب المستمرة منذ 18 شهرًا أدت إلى توقف أكثر من 70٪ من أطفال الأسر الحضرية عن الذهاب إلى المدارس. وأظهر تقرير رسمي نشرته الجزيرة نت أن نحو 120 جامعة وكلية حكومية وخاصة، خاصة في ولاية الخرطوم، والتي ينتسب إليها حوالي نصف مليون طالب، تعرضت لخسائر كبيرة في بنيتها التحتية. كما امتدت آثار الدمار إلى ولاية الجزيرة في وسط البلاد وجنوبها الشرقي، حيث تعرضت 6 جامعات أخرى للتخريب، من بينها 3 جامعات في إقليم دارفور.

وفيما يتعلق بالأطفال، أشارت منظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (يونيسف) إلى أن حوالي 19 مليون طفل في السودان، أي واحد من كل ثلاثة أطفال، لا يزالون خارج أسوار المدارس. وأضافت أن 6.5 ملايين طفل فقدوا إمكانية الوصول إلى التعليم بسبب تصاعد العنف وانعدام الأمن، فيما أُغلقت نحو 10,400 مدرسة في المناطق المتضررة من النزاع.

الموقع	الجهة المسؤولة	الاضرار	نوع المرفق
الفاشر الخرطوم، دارفور، الجزيرة	قوات الدعم السريع وأطراف النزاع	- انهيار القطاع الصحي. - خسائر تُقدر بـ 11مليار دولار - فقدان أكثر من 60٪ من الكوادر الصحية	المرافق الصحية
الخرطوم، الجزيرة، جنوب دارفور	قوات الدعم السريع وأطراف النزاع	-تدمير 120 جامعة وكلية -توقف 70٪ من الأطفال الحضرية عن التعليم -إغلاق 10,400 مدرسة	المرافق التعليمية
الفاشر	قوات الدعم السريع	- دمار واسع النطاق - مقتل 782 مدنيًا - إصابة 1,143 نتيجة القصف	المناطق السكنية
الخرطوم، دارفور، جنوب كردفان	غير محدد	-أضرار جسيمة للمستشفيات والمرافق التعليمية والمنازل	البنية التحتية العامة
الخرطوم، دارفور	غير محدد	-استهداف سيارات الإسعاف -عرقلة إيصال الإمدادات الطبية	وسائل النقل الطبي

ثانيا العنف الجنسي والاستعباد

في خضم الحرب السودانية المستمرة، تبرز قضية العنف الجنسي والاستعباد كواحدة من أبشع انتهاكات حقوق الإنسان، حيث تعكس مأساة إنسانية تتعدى حدود النزاع المسلح. يعتبر القانون الدولي هذه الجرائم من الانتهاكات الجسيمة التي تجرّمها اتفاقيات جنيف لعام 1949 والبروتوكولات الملحقة بها، بالإضافة إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية. تُصنف هذه الأفعال كجرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، خاصة عندما تُرتكب بشكل منهجي أو واسع النطاق. ورغم ذلك، تشير التقارير الميدانية إلى تصاعد هذه الجرائم في السودان، ما يعكس الحاجة الملحة لاتخاذ تدابير عاجلة لضمان المساءلة وحماية الضحايا وإعادة تأهيلهم.

تعرّضت عشرات النساء والفتيات، وبعضهن لا تزيد أعمارهن عن 12 عامًا، للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع، بما في ذلك الاغتصاب، على أيدي أفراد الأطراف المتحاربة، وبالأساس أفراد قوات الدعم السريع والميليشيات المتحالفة معها. وكانت معظم الضحايا سودانيات، وكان بعضهن من مواطني بلدان أخرى. وقد تعرّضن للاختطاف والعنف الجنسي داخل منازلهن أو أثناء خروجهن بحثًا عن الطعام أو غيره من الضروريات الأساسية. وفي إحدى الحالات، اختطف أفراد من قوات الدعم السريع 24 امرأة وفتاة واقتادوهن إلى فندق في نيالا، حيث احتُجزن في ظروف ترقى إلى الاستعباد الجنسي لعدة أيام تعرّضن خلالها للاغتصاب على أيدي عدة أفراد من قوات الدعم السريع.

شانيا لويس، ممثلة منظمة منع الفظائع الجماعية ووضع حد لها (بيما)، أكدت في كلمتها أمام مجلس الأمن الدولي أن «مشاهد الوحشية التي نشهدها تؤرق العديد منا في الليل». واستشهدت بحالة مأساوية وقعت في وقت سابق من العام الجاري، حيث وثّقت شهادة امرأة شابة من دارفور تعرضت لاغتصاب جماعي داخل منزلها. وأوضحت أن والدها، الذي حاول كسر باب الغرفة لإنقاذها، قُتل رمياً بالرصاص على يد قوات الدعم السريع، عقاباً له على محاولته حمايتها.

وشددت لويس على أن مجلس الأمن يتحمل مسؤولية إثبات جديته في حماية أرواح 49 مليون سوداني، مؤكدة أن تركهم تحت رحمة الجماعات المسلحة هو أمر غير مقبول ويشكل انتهاكاً صارخاً للالتزامات الدولية.

وفي سياق متصل، أفاد محمد الأمين، ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان في السودان، في تصريحات نقلتها الجزيرة نت، بأن نحو 7 ملايين امرأة وفتاة في السودان معرضات لخطر العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، وهو خطر يتفاقم مع استمرار النزاع المسلح.

وثق تقرير أممي صدر في يوليو/تموز 2024، مؤلف من 80 صفحة، 400 حالة اعتداء جنسي مرتبطة بالنزاع منذ اندلاع الصراع وحتى تاريخ صدور التقرير. وأشار التقرير إلى أن الأرقام الفعلية قد تكون أعلى بكثير، لاسيما مع وجود عوائق تحول دون توثيق الحالات جميعها. وبحسب التقرير، تتحمل قوات الدعم السريع المسؤولية عن غالبية هذه الانتهاكات، التي تركزت في ولايات الخرطوم الكبرى ودارفور والجزيرة.

محمد شندي عثمان، رئيس اللجنة الأممية التي أعدت التقرير، وصف ما ورد فيه بأنه يمثل «تصعيداً خطيراً في وتيرة الانتهاكات الجنسية»، مشيراً إلى أن الاعتداءات الموثقة بلغت مستويات «غير مسبوقة». وذكر التقرير أن أعمار الضحايا تراوحت بين 8 و75 عاماً، مؤكداً

أن العديد منهن بحاجة ماسة إلى الرعاية الطبية، في ظل الدمار الواسع الذي لحق بالبنية التحتية الصحية، بما في ذلك المستشفيات والمراكز الطبية التي تعرضت للتخريب خلال النزاع.

قالت «المبادرة الإستراتيجية للمرأة في القرن الأفريقي»، وهي منظمة تُعنى بحقوق المرأة، في يوليو/تموز إنّها تحققت من أكثر من 70 حالة عنف جنسي وعنف قائم على الجندر في كلّ أرجاء البلاد، أغلبها من ارتكاب قوات الدعم السريع.

في الجنينة، اغتصبت قوات الدعم السريع والمليشيات العربيّة المتحالفة معها عشرات النساء والفتيات في المدينة بينما كان الناس يفرّون من القتال بين أبريل/نيسان ويونيو/حزيران. قالت ضحايا تحدثن إلى «هيومن رايتس ووتش» إنّ المهاجمين كانوا يُشيرون صراحة إلى أصلهنّ العرقي واستخدموا شتائم عرقيّة ضدّ المساليت وغير العرب بشكل عام.

الجهة المسؤولة	الفترة الزمنية	الموقع الجغرافي	عدد الحالات	نوع الانتهاك
قوات الدعم السريع	أبريل - أغسطس 2023	شمال الفاشر، كتم، تاويلا، الجنينة، ونيالا (ولايات دارفور)	262 حالة موثقة (رُصدت بواسطة مراقبين محليين)	اغتصاب شامل
قوات الدعم السريع	أبريل - سبتمبر 2023	الخرطوم، جنوب دارفور، وغرب دارفور	126 حالة موثقة رُصدت بواسطة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة – نشرته (DW)	عنف جنسي متعدد الأشكال
قوات الدعم السريع	حتى يوليو 2024	دارفور، الخرطوم الكبرى، ومراكز الدعم الطبي	أكثر من 400 حالة موثقة (رُصدت بواسطة تقرير الأمم المتحدة).	اغتصاب جماعي
قوات الدعم السريع	حتى أكتوبر 2024	ولاية الجزيرة	غير محددة بدقة تم توثيقها من قِبل (DW)	زواج قسري
قوات الدعم السريع	حتى أكتوبر 2024	مواقع متعددة في دارفور	79 حالة موثقة (رُصدت بواسطة منظمة هيومن رايتس ووتش)	عبودية جنسية

وثقت منظمة صحفيات بلا قيود خلال عام 2024 أكثر من 350 حالة اغتصاب في أنحاء متفرقة من ولايات الجزيرة و في ولايات الخرطوم الكبرى ودارفور. وتؤكد منظمة صحفيات بلا قيود أن العنف الجنسي في السودان وخاصة من قوات الدعم السريع يستخدم كسلاح لبث الرعب والسيطرة على المجتمعات.

ثالثا احتجاز النساء

في خضم النزاع المستمر في السودان، تبرز قضية احتجاز النساء كإحدى أخطر الانتهاكات الإنسانية التي تشهدها البلاد. إذ تعرضت النساء في العديد من المناطق إلى اعتقالات تعسفية واحتجازات غير قانونية على يد القوات المتحاربة، مما يعرّضهن لأبشع أنواع العنف الجسدي والنفسي. يشكل هذا النوع من الاحتجاز خرقاً واضحاً للقانون الدولي الإنساني، لاسيما اتفاقيات جنيف الأربع لعام 1949، التي تحظر احتجاز المدنيين وتفرض حماية خاصة للنساء في حالات النزاع المسلح. كما أن هذا الوضع يتناقض مع العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي يضمن الحرية والأمان الشخصي لكل فرد، ويمنع التعذيب والمعاملة القاسية أو اللاإنسانية. وقد وثقت التقارير الحقوقية العديد من حالات الاحتجاز، حيث تمّ اعتقال النساء في ظروف قاسية، مع تعرضهن للاغتصاب والتعذيب، في انتهاك صارخ لأدنى مبادئ حقوق الإنسان.

أكدت السيدة سليمة إسحق، مديرة وحدة مكافحة العنف ضد المرأة، في تصريح خاص لوكالة DW، أن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، والتي تشمل الاغتصاب القسري، دفع الفدية، والزواج القسري، لا تزال مستمرة بوتيرة متسارعة منذ دخول قوات الدعم السريع إلى المنطقة. وأوضحت إسحق أن التقارير التي تم جمعها حتى أكتوبر من العام الماضي في منطقة الجزيرة تشير إلى تسجيل 126 حالة اغتصاب، مع ملاحظة أن الأعداد في تزايد مستمر، لا سيما في مراكز الإيواء التي تُعد ملاذاً للنازحين، حيث يتم الإبلاغ عن حالات جديدة من العنف الجنسي لم تكن قد سجلت سابقاً. أضافت إسحق أن النساء في هذه المناطق يعانين من ظروف إنسانية مأسوية، مع تفاقم الأوضاع إلى درجة أن بعضهن اضطررن إلى اتخاذ قرارات قاسية كالإقدام على الانتحار بسبب الانتهاكات المستمرة التي تعرّضن لها. وقد رصدت التقارير الميدانية وقوع 17 حالة اغتصاب في إحدى القرى، بالإضافة إلى حادثة اغتصاب جماعي استهدفت جميع الممرضات العاملات في مركز صحي.

من جانب آخر، أكدت منظمة «بلا قيود» أنها تبذلت محاولات لرصد وتوثيق الانتهاكات المتعلقة باحتجاز النساء ، وتسعي للتواصل مع الجهات الحقوقية للحصول على تفاصيل حول الأسماء والأماكن المتضررة، حيث تعاني الكثير من المنظمات من الحصول علي معلومات دقيقة وذلك درءًا للوصمة الاجتماعية التي قد تلحق بالضحايا وعائلاتهن.

وفي سياق مماثل، وثقت منظمة هيومن رايتس ووتش، استناداً إلى مقابلات مع ضحايا وشهود عيان وأقارب للمتضررين، حالات اغتصاب لـ 79 فتاة وامرأة في مناطق النزاع. شملت هذه الانتهاكات ممارسات بشعة مثل العبودية الجنسية، ما يشكل انتهاكاً صارخاً للقوانين

الدولية لحقوق الإنسان، وبالأخص تلك المتعلقة بحماية النساء والفتيات في حالات النزاع المسلح.

رابعا النهب وتدمير الممتلكات

تعدّ أعمال النهب وتدمير الممتلكات جزءًا من الانتهاكات الجسيمة التي تُرتكب في سياق النزاعات المسلحة، وتشكل تهديدًا مباشرًا للحقوق الأساسية للأفراد والمجتمعات. في الحرب السودانية الحالية، تفاقمت هذه الممارسات لتشمل عمليات منظمة من النهب الممنهج وتدمير الممتلكات العامة والخاصة، مما يعكس تدهورًا إضافيًا في احترام قواعد الحرب والقانون الدولي الإنساني.

ينصّ القانون الدولي على أن النهب يُعدّ جريمة حرب بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، التي تحظر «النهب بشكل قاطع» في المادة 33. كما يفرض البروتوكول الإضافي الأول لعام 1977، في المادة 52، ضرورة حماية الممتلكات المدنية من الهجوم أو التدمير غير المبرر. من جهة أخرى، تنص المادة 8 من النظام الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية على أن النهب وتدمير الممتلكات يشكلان جريمة حرب في النزاعات المسلحة الدولية وغير الدولية. وبناءً على هذه الأحكام القانونية، تعتبر أعمال النهب والتدمير المستمر للممتلكات في السودان خرقًا واضحًا للقانون الدولي الإنساني، ويجب محاسبة المسؤولين عنها بما يتماشى مع الالتزامات الدولية لحماية المدنيين في أوقات النزاع.

في تقرير صادر عن منظمة هيومن رايتس ووتش، تم التأكيد على أن صور الأقمار الاصطناعية تُظهر علامات واضحة على حدوث نهب وحرائق في مدينتي حبيلة وفايو، بالإضافة إلى أضرار ناجمة عن الحرائق في أربع قرى مجاورة. وأشار التقرير إلى أن الفيديو الذي نشرته المنظمة حدد الموقع الجغرافي لإحدى هذه القرى، تونجول، التي تقع على بعد 13 كيلومترًا جنوب غرب حبيلة. يظهر الفيديو رجالًا يرتدون زي قوات الدعم السريع، وهم يركبون دراجة نارية داخل القرية، بينما تشتعل النيران في المنازل على طول الطريق.

من جهة أخرى، أصدرت منظمة اليونسكو بيانًا أعربت فيه عن قلقها البالغ بشأن التهديدات التي تواجه الثقافة في السودان، إثر تقارير تتحدث عن نهب المتاحف والمواقع التراثية والأثرية والمجموعات الخاصة. وذكرت اليونسكو في بيانها جميع الأطراف بضرورة الامتثال للقانون الدولي الإنساني، الذي يفرض عليهم الامتناع عن تدمير الممتلكات الثقافية أو نهبها أو استخدامها لأغراض عسكرية.

فيما يتعلق بالتصعيد العسكري في السودان، تستهدف قوات الدعم السريع مدينة الفاشر بالقصف المدفعي بشكل شبه يومي منذ أن فرضت حصارها على المدينة في أبريل 2024. أسفر القصف المستمر عن تدمير العديد من المنشآت العامة، بما في ذلك المستشفيات التي خرجت عن الخدمة بالكامل. كما استهدفت القوات المدفعية العشوائية الأسواق الرئيسية في المدينة، مثل السوق الكبير، سوق المواشي، وسوق أم دفسو، مما أسفر عن دمار واسع النطاق في هذه الأسواق التي كانت تمثل المصدر الرئيسي لكسب العيش لسكان المدينة.

في سياق آخر، يستمر استهداف الأطراف المتصارعة للموظفين العاملين في المنظمات الإنسانية والإغاثية، حيث أفاد بيان محامو الطوارئ السوداني حول مقتل ثلاثة موظفين من برنامج الغذاء العالمي في ولاية النيل الأزرق في العشرين من ديسمبر 2024. استهدفت القوات المسلحة السودانية مقر البرنامج في منطقة يابوس، التي تقع على الحدود مع إثيوبيا، مما أدى إلى مقتل هؤلاء الموظفين الذين كانوا ينفذون الأنشطة الإنسانية في

المنطقة. يأتي هذا الهجوم في وقت تتواصل فيه الهجمات على العاملين في المجال الإنساني من جميع الأطراف، دون مراعاة للقوانين الدولية التي تحظر استهداف العاملين في هذا المجال. ففي مايو 2023، قتل ثلاثة من موظفي الصليب الأحمر وأصيب ثلاثة آخرون على يد قوات الدعم السريع في جنوب دارفور، وفي سبتمبر من نفس العام، أسفر هجوم في منطقة الشجرة بولاية الخرطوم عن مقتل ثلاثة أشخاص وإصابة سبعة آخرين أثناء عملية إجلاء مدنيين. كما تعرض أربعة موظفين تابعين لمنظمة أطباء بلا حدود للضرب وسرقة سياراتهم في ولاية الخرطوم في يونيو 2023. إضافة إلى ذلك، تعرض المتطوعون المحليون في غرف الاستجابة الطارئة لحالات القتل والعنف الجنسي والاعتقالات التعسفية أثناء مساعدتهم للمدنيين في مناطق العمليات العسكرية.

خامسا استخدام المدنيين كدروع بشرية

يشهد النزاع المسلح في السودان تصاعدًا مروعًا في انتهاكات حقوق الإنسان، أبرزها استخدام المدنيين كدروع بشرية من قبل الأطراف المتحاربة. يُعتبر هذا التصرف انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، حيث يشكل خرقًا لمبادئ حماية المدنيين التي نص عليها البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف 1949، الذي يؤكد في المادة 51 على عدم جواز استخدام المدنيين كأداة للمناورة العسكرية أو كمراكز لتخزين الأسلحة أو المعدات العسكرية. كما تنص المادة 28 من اتفاقية جنيف الرابعة على ضرورة حماية المدنيين في أوقات الحرب، مؤكدة أن أي تهديد باستخدام المدنيين كدروع بشرية أو تعريضهم للخطر يعد من الجرائم الحربية التي يجب محاسبة مرتكبيها. تتضح هذه الانتهاكات بشكل جلي في الصراع السوداني، حيث تم توثيق العديد من الحالات التي يُجبر فيها المدنيون على التواجد في مناطق القتال أو يتم استخدامهم كغطاء ضد الهجمات العسكرية، مما يعرض حياتهم للخطر المباشر.

لا تقتصر استهدافات الأطراف المتصارعة في السودان على المدنيين، إذ تؤكد التقارير الدولية أن المدنيين غالبًا ما يقعون وسط المعارك العنيفة والحصار، لا سيما من قبل قوات الدعم السريع. في هذا السياق، أشار مدير المكتب الإقليمي لشرق وجنوب أفريقيا في منظمة العفو الدولية، تيغيري شاغوتا، إلى تصاعد أعمال العنف في مدينة الفاشر بولاية شمال دارفور، مؤكدًا أن المدنيين في المدينة يجدون أنفسهم محاصرين في وسط العنف المتصاعد. وأضاف أن المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، يجب أن يتحرك بشكل عاجل لوقف هذه الأعمال الوحشية وحماية المدنيين في الفاشر والقرى المحيطة بها، بالإضافة إلى ضمان محاسبة المسؤولين عن الانتهاكات.

وأشار شاغوتا إلى أن الفاشر تأوي مئات الآلاف من النازحين داخليًا الذين فروا من العنف في

مناطق أخرى بدارفور. وقد أسفر النزاع المستمر عن خسائر جسيمة في صفوف المدنيين، حيث وردت تقارير عن قصف مناطق سكنية، بما في ذلك مخيم أبو شوك للنازحين داخليًا، مما أسفر عن إصابات في صفوف المدنيين، في وقت يعجز فيه العديد منهم عن الفرار من هذا العنف.

في ١٨ نوفمبر ٢٠٢٤، فشل **مجلس الأمن الدولي، في اعتماد قرار بشأن السودان، يطالب القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع باحترام الالتزامات التي وقعا عليها بشأن حماية المدنيين** وعلى الرغم من تأييد 14 عضوا من مجموع 15، فإن استخدام روسيا لحق النقض "الفيتو" حال دون تمرير مشروع القرار.

سادساً الانتهاكات على أسس عرقية

الباحث في معهد غيغا GIGA الألماني للدراسات العالمية والإقليمية، محمد هاجر علي، يرى أن تحويل الصراع في السودان إلى صراع عرقي يعد وسيلة فعالة لحشد الدعم. ومع ذلك، لم تتمكن قوات الدعم السريع حتى الآن من تحقيق هذا الهدف في الخرطوم، حيث تفتقر إلى دعم سياسي أو ملاذ آمن. في الوقت ذاته، يواجه السودان حالة من الفراغ السياسي والإداري، حيث تراجعت قدرة الإدارة المركزية على فرض سيطرتها على الأطراف، مما يبرز ضعف السلطة المركزية مقارنة بالسابق.

وفي سياق العنف الذي شهدته مدينة الجنينة بغرب دارفور العام الماضي، أفاد تقرير أممي اطلعت عليه رويترز بمقتل ما بين 10 آلاف و15 ألف شخص بسبب أعمال عنف ذات طابع عرقي، نفذتها قوات الدعم السريع وميليشيات متحالفة معها. بدأت موجات العنف منذ 15 أبريل/نيسان 2023، عندما شنت قوات الدعم السريع وميليشيات عربية هجمات على بلدة الجنينة، مما أدى إلى اشتباكات دامية مع «التحالف السوداني»، المدعوم من القوات المسلحة السودانية ومقاتلي المساليت. أسفرت هذه الهجمات عن مقتل وإصابة مئات المدنيين، معظمهم من المساليت، وتدمير البنية التحتية، بما في ذلك مستشفى الجنينة التعليمي. كما طالت أعمال العنف بلدات أخرى مثل مستري وتندلتي.

وتشير التقارير إلى استهداف المدنيين من جماعة المساليت بشكل ممنهج، حيث تعرض الرجال والصبية من هذه الجماعة للقتل المباشر. إلى جانب ذلك، وقع المدنيون، من النساء والرجال والأطفال، في مرمى النيران خلال الاشتباكات المسلحة. وأكدت منظمة العفو الدولية، من خلال مقابلات مع نازحين إلى شرق تشاد، أن الهجمات التي استهدفت الجنينة نفذتها ميليشيات عربية مدعومة من قوات الدعم السريع، مستخدمة أسلحة ثقيلة. وأفاد شهود عيان بأن المهاجمين كانوا يركزون على أفراد محددين من جماعة المساليت،

متهمين إياهم بمساندة الجماعة في النزاع.

أما بلدة تندلتي القريبة من الحدود التشادية، فقد شهدت موجات عنف عرقي أودت بحياة مدنيين، بعضهم قتل عمدًا والبعض الآخر سقط ضحية رصاص طائش. بدأ التصعيد في مارس/ آذار 2023 عندما قُتل اثنان من أبناء القبائل العربية بعد اتهامهما بقتل رجل أعمال بارز. ومع اندلاع النزاع بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، تصاعدت التوترات، مما أدى إلى اشتباكات عنيفة بين ميليشيات القبائل العربية وجماعات مسلحة من المساليت.

أسفرت هذه الاشتباكات عن مقتل عدد من المدنيين، من بينهم مريم محمد أحمد وابن عمها حسن إبراهيم، إلى جانب آخرين قتلوا أثناء محاولتهم الفرار إلى تشاد. في حادثة أخرى وقعت في يونيو/حزيران 2023، قُتل ياسين إبراهيم عمر، وهو خباز، أثناء محاولته العودة إلى الجنينة لجلب معدات لمخبزه الذي دمرته الهجمات. وفقًا لرواية والده، تعرض ياسين لإطلاق نار أدى إلى مقتله، ليصبح واحدًا من ضحايا العنف المتواصل الذي يعصف بالإقليم.

سابعا النزوح القسري

تعد قضية النزوح القسري من أبرز آثار النزاعات المسلحة، حيث يتعرض المدنيون في مناطق الصراع إلى تشريد واسع النطاق نتيجة العنف والحروب. في سياق النزاع السوداني، يعاني مئات الآلاف من الأشخاص من التشريد القسري بسبب تصاعد الأعمال القتالية، وخاصة في مناطق دارفور، حيث أصبح النازحون جزءًا من معاناة مستمرة بسبب الهجمات العسكرية والاعتداءات على المدنيين. يشكل هذا النزوح انتهاكًا صارخًا للقانون الدولي الإنساني، الذي ينص على حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة. وفقًا للمادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949، يُحظر على الأطراف المتحاربة نقل أو إجلاء المدنيين قسرًا من أراضيهم، إلا في الحالات الضرورية التي تقتضيها الاعتبارات العسكرية. علاوة على ذلك، تشدد مبادئ حقوق الإنسان، مثل الحق في السكن والحق في العودة الطوعية، على ضرورة ضمان حماية هؤلاء الأشخاص وتوفير الظروف الملائمة لعودتهم إلى ديارهم بعد انتهاء النزاع. إن النزوح القسري لا يمثل مجرد أزمة إنسانية، بل يشكل انتهاكًا للمبادئ الأساسية للقانون الدولي التي تهدف إلى حماية كرامة الإنسان في ظل أسوأ ظروف الحروب.

وفقا لبرنامج «تتبع النزوح» التابع لمنظمة الهجرة الدولية، إلى ارتفاع عدد النازحين السودانيين إلى 9.9 مليون نازح داخلي في جميع ولايات السودان، البالغ عددها 18 ولاية، من بينهم 2.8 مليون قبل حرب نيسان/ أبريل 2023، و7.1 مليون منذ ذلك الحين. وبحسب المنظمة، يعيش 70٪ من هؤلاء النازحين في أماكن معرضة لخطر المجاعة، مع توسع بقعة

القتال ومحدودية وصول المساعدات الإنسانية.

داخليًا ما يزيد عن 5.8 مليون نسمة منذ أبريل/نيسان، مما جعل السودان موضعًا لأكبر أزمات النزوح في العالم. وقد نزح ما يزيد عن 4.5 مليون من هؤلاء خلال الفترة من 15 أبريل/ نيسان إلى 19 أكتوبر/تشرين الأول فقط، وفقًا لما ذكرته الأمم المتحدة. وكان من بين منْ نزحوا لاجئون من بلدان أخرى، وخاصة إثيوبيا وإريتريا وجنوب السودان، كانوا قد لجأوا إلى السودان. وتفاقمت الأزمة الإنسانية التي يواجهها النازحون داخليًا من جراء النقص الشديد في الغذاء والماء والدواء والوقود. وارتفعت أسعار السلع الأساسية بشكل هائل بسبب اضطراب طرق التجارة، ومحدودية سُبل الحصول عليها، مما جعلها تفوق مقدرة السكان.

وفقا للأمم المتحدة، حتى بداية أغسطس/آب، فرّ قرابة مليون شخص من السودان إلى مصر وتشاد وأثيوبيا وجنوب السودان ودول أخرى منذ أبريل/نيسان، ويُشكّل المواطنون السودانيون ثلثي هذا العدد. أمّا البقيّة فكانوا من مواطني جنوب السودان، بالإضافة إلى لاجئين وطالبي لجوء، بما في ذلك من إرتريا وأثيوبيا ، واجه الفارّون تحديّات وقيودا متعدّدة للوصول إلى مسارات قانونيّة آمنة. مع إجلاء السفارات لبعثاتها الدبلوماسية خارج البلاد في بداية النزاع، أفادت تقارير أنّ العديد منها تركت جوازات سفر السودانيين محتجزة في مقرّاتها أو ممزّقة، دون توفير بدائل لأصحابها، مما أعاق قدرتهم على الهروب.

وفقا لما صدر عن المنظمة الدولية للهجرة في منتصف أبريل – نيسان 2023، فأن أعداد النازحين داخليا في السودان نتيجة الحرب الأخيرة التي اندلعت ، ارتفع الي ما يزيد عن 6 ملايين شخص وفقا لآخر تحديث صادر عن المنظمة الدولية للهجرة في يناير الماضي. إضافة إلى أكثر من 3 ملايين نازح مسجل سابقا نتيجة النزاعات والحروب في دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وتستضيف ولاية القضارف وحدها نحو 400 ألف نازح يتوزعون في أكثر من 30 مركزا ومقرا للإيواء.

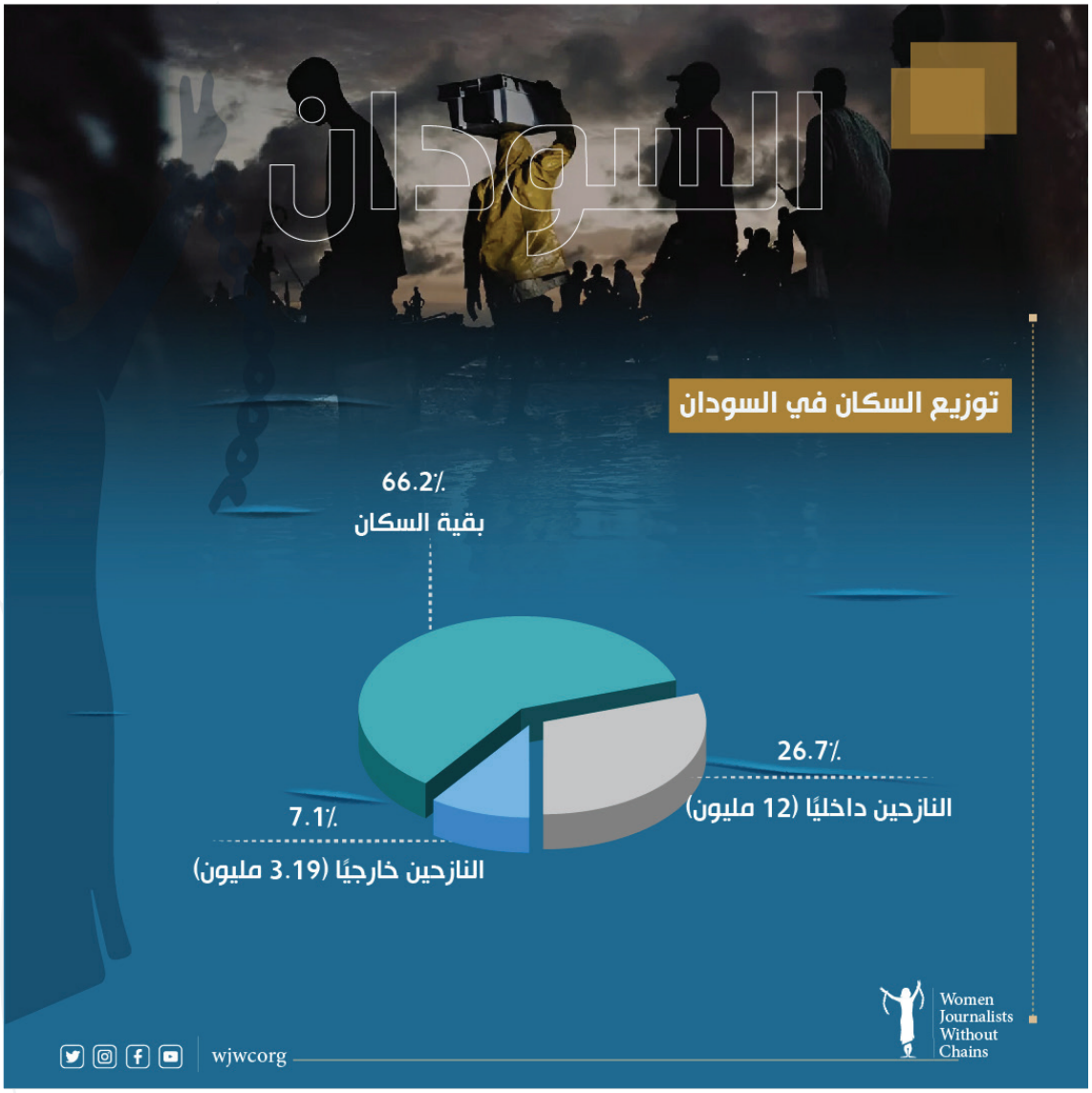

التحليل القانوني

يشكل النزاع المستمر في السودان أزمة إنسانية وقانونية خطيرة تتجاوز تأثيراتها حدود البلاد، حيث أدت الاشتباكات المسلحة والانتهاكات المرتبطة بها إلى تدمير حياة المدنيين في مختلف أنحاء البلاد. إن النزاع في السودان ليس مجرد صراع عسكري بين أطراف متنازعة، بل هو سلسلة من الانتهاكات الجسيمة التي تشمل الهجمات العشوائية ضد المدنيين، العنف الجنسي، التهجير القسري، والنهب، وهي جميعها أفعال تتناقض مع مبادئ القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان.

على الرغم من أن الدستور السوداني لعام 2005 ينص على حماية حقوق الأفراد، ويحدد التزامات الدولة بحماية المواطنين من كافة أشكال العنف والانتهاك، إلا أن الواقع يكشف عن إخفاقات كبيرة في تطبيق هذه النصوص. كما أن السودان ملتزم بموجب التزاماتها

الدولية، مثل اتفاقيات جنيف والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، التي تفرض عليها حماية حقوق الإنسان وحماية المدنيين في أوقات النزاع.

يستعرض هذا التحليل المسؤوليات القانونية للطرف الحاكم في السودان والأطراف المتنازعة، مع التركيز على الانتهاكات التي ارتكبت في ظل النزاع، كما يناقش دور المجتمع الدولي في محاسبة الجناة وضمان احترام الحقوق الأساسية للمدنيين في ظل هذه الأزمة. يعكس هذا التقرير كيف أن الفشل في تحقيق العدالة والمحاسبة يعمق معاناة المدنيين ويزيد من تعقيد الحلول المحتملة للنزاع.

1. مسؤولية الدولة السودانية

الدولة السودانية تتحمل المسؤولية الرئيسية في ضمان حماية حقوق المواطنين ومنع وقوع الانتهاكات وفقًا للمبادئ التي يضمنها دستورها والقوانين الدولية التي تصادق عليها. المادة (28) من الدستور السوداني تؤكد على أن لكل فرد الحق في الحياة والسلامة الشخصية، مما يفرض على الحكومة واجب حماية المواطنين من الهجمات والعنف الذي قد يتعرضون له خلال النزاعات المسلحة. غير أن فشل الحكومة في ضمان حماية المدنيين في مناطق النزاع، بالإضافة إلى تقاعسها عن معالجة الانتهاكات الجسيمة التي ترتكب ضدهم، يشكل خرقًا خطيرًا لالتزاماتها الوطنية والدولية.

إلى جانب هذا، يُظهر الواقع أن الدولة لم تنجح في محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين، مثل الهجمات العشوائية، العنف الجنسي، والتهجير القسري. هذا الفشل يُعد إخلالًا صارخًا بمسؤولياتها في حماية حقوق الإنسان، ويعكس عجزًا في تطبيق القانون الوطني والدولي على الأرض.

2. مسؤولية الأطراف المتنازعة

القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع:

القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع تتحملان مسؤولية مباشرة عن ارتكاب العديد من الانتهاكات التي تتضمن الهجمات العشوائية على المدنيين، واستخدام المناطق السكنية كدروع بشرية. كما أن هذه القوات تورطت في ارتكاب جرائم حرب جسيمة تستهدف المدنيين، مما يعد انتهاكًا لقواعد القانون الدولي الإنساني، وخاصة المادة (51) من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف التي تحظر الهجمات العشوائية ضد المدنيين.

الميليشيات المسلحة:

الميليشيات المسلحة، التي غالبًا ما تعمل في سياق النزاع، تعتبر شريكًا أساسيًا في ارتكاب

الانتهاكات، مثل النهب العنيف والاستعباد الجنسي ضد النساء والفتيات. من خلال هذه الجرائم، تمثل هذه الميليشيات انتهاكًا صريحًا للقوانين الوطنية والدولية. وفقًا للمادة (7) من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، تُعد هذه الأفعال جرائم ضد الإنسانية.

3. مسؤولية المجتمع الدولي

اتفاقيات جنيف:

تلتزم الدول الأطراف في اتفاقيات جنيف بضمان احترام هذه الاتفاقيات في جميع الأوقات، بما في ذلك اتخاذ التدابير اللازمة لوقف الانتهاكات الجسيمة وحماية المدنيين. يتعين على المجتمع الدولي، بما في ذلك الدول التي تتمتع بالقدرة على الضغط على السودان، اتخاذ خطوات ملموسة لضمان محاسبة المسؤولين عن الجرائم المرتكبة ضد المدنيين. يشمل ذلك إحالة القضايا إلى المحكمة الجنائية الدولية في حال عجز النظام السوداني عن محاكمة مرتكبي الانتهاكات.

الأمم المتحدة ومجلس الأمن:

وفقًا للفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، يحق لمجلس الأمن اتخاذ تدابير قسرية ضد الأطراف المتورطة في النزاع، بما في ذلك فرض عقوبات أو إحالة القضية إلى المحكمة الجنائية الدولية. يجب على المجتمع الدولي أن يتخذ خطوات ملموسة للتصدي لهذه الانتهاكات، وتقديم الدعم لحماية المدنيين وضمان احترام حقوقهم الأساسية وفقًا للمواثيق الدولية.

يشير التحليل إلى أن النزاع في السودان قد كشف عن سلسلة من الانتهاكات الخطيرة التي تهدد الحقوق الأساسية للمدنيين. إن عدم تقديم الدولة السودانية لحماية فعالة لمواطنيها، بالإضافة إلى الأفعال المروعة التي ارتكبتها الأطراف المتنازعة، يعكس إخفاقًا في تنفيذ التزاماتها القانونية. في هذا السياق، يتحمل المجتمع الدولي مسؤولية فاعلة في اتخاذ التدابير اللازمة لضمان محاسبة الجناة وحماية المدنيين، مما يتطلب تكاتف الجهود الدولية للحد من تفشي الانتهاكات وتقديم العدالة للضحايا.وفقًا لأحكام اتفاقيات جنيف والمواثيق الدولية.

ردود الفعل المحلية والدولية

تشاد:

أعلن وزير العدل السوداني معاوية عثمان أن بلاده تقدّمت بشكوى ضد تشاد لدى الاتحاد الأفريقي، واتهمها بالتورط في نقل أسلحة وذخائر إلى «مليشيات متمردة»، في إشارة

محتملة لقوات الدعم السريع التي تخوض مواجهات ضد الجيش السوداني منذ أكثر من عام ونصف.

الأمم المتحدة:

قال الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش إن شعب السودان يواجه كابوسا من العنف والجوع والأمراض والنزوح وتنامي العنف العرقي، وحذر من تداعيات الصراع على الاستقرار الإقليمي. وأشار غوتيريش إلى «التقارير الصادمة» خلال الأيام الأخيرة عن أعمال القتل والعنف الجنسي الجماعية

وقال إن الظروف ليست ملائمة لنشر قوة تابعة للأمم المتحدة في السودان وقدم للمجلس توصيات لحماية المدنيين.

دولة الإمارات العربية المتحدة:

ندد تقرير لهيومان رايتس ووتش بدعم الإمارات العربية المتحد لقوات الدعم السريع حيث أشار إلى توفر « أدلة متزايدة من أن الإمارات وفّرت الأسلحة إلى «قوات الدعم السريع» في السودان.

إثيوبيا و كينيا:

منظمة الإيغاد التي تضم كلا من السودان و جيبوتي و اثيوبيا و الصومال وكينيا كانت قد طالبت بإرسال قوات سلام للانتشار في السودان إلا أن الحكومة السودانية أصدرت بيان صحفي للتنديد بتلك التدخلات و اعتبرت الأمر محاولة من كينيا و إثيوبيا للتدخل في الشأن السوداني لصالح الدعم السريع ما أعلنت الحكومة السودانية تجميد عضويتها في الإيغاد .

دول أخرى:

هيومان رايتس ووتش أكدت في تقرير تدخل دول الإمارات وإيران وروسيا وصربيا والصين في إرسال أسلحة للطرفين

إريتريا:

الرئيس الإريتري أسياس أفورقي أعلن عن دعمه للسودان، مؤكدًا وقوف بلاده إلى جانب الحكومة السودانية لإنهاء معاناة السودانيين نتيجة الحرب والنزوح.

استقبال النازحين: فتحت إريتريا حدودها أمام السودانيين الفارين من النزاع، وسمحت لهم بالدخول دون الحاجة إلى تأشيرات أو تصاريح، ومنحتهم حق الإقامة والعلاج دون مقابل، كـ" رد جميل" على مواقف السودان التاريخية.

جنوب السودان:

القلق من تداعيات النزاع: أعربت حكومة جنوب السودان عن قلقها من تأثير الصراع في

السودان على استقرار المنطقة، خاصة فيما يتعلق بتدفق اللاجئين والعلاقات الاقتصادية، حيث يعتمد جنوب السودان على تصدير نفطه عبر الأراضي السودانية. استقبلت جنوب السودان آلاف اللاجئين الفارين من النزاع في السودان، مما يشكل تحديًا إضافيًا للبنية التحتية والخدمات في البلاد.

المملكة العربية السعودية:

الوساطة: قامت السعودية، بالتعاون مع الولايات المتحدة، برعاية محادثات بين الأطراف السودانية المتنازعة في جدة بهدف التوصل إلى وقف لإطلاق النار وحل سلمي للنزاع.

كما قدمت المملكة مساعدات إنسانية للسودان، بما في ذلك إجلاء رعاياها ورعايا دول أخرى من مناطق النزاع، وتقديم الدعم للنازحين والمتضررين.

تفاصيل إضافية	الموقف	الدولة / الجهة
متهمة بدعم المليشيات ونقل أسلحة إلى قوات الدعم السريع	اتهام بدعم المليشيات	تشاد
تحذر من العنف والعنف الجنسي مع استبعاد نشر قوات حفظ السلام	تحذير من تداعيات الصراع	الأمم المتحدة
متهمة بتزويد قوات الدعم السريع بالأسلحة وفق تقرير هيومن رايتس ووتش	دعم قوات الدعم السريع	الإمارات العربية المتحدة
اقترحنا إرسال قوات سلام لكن السودان رفض وجمد عضويته في الإيغاد	طلب إرسال قوات سلام	إثيوبيا وكينيا
قلق من تأثير النزاع على اللاجئين وصادرات النفط عبر السودان	قلق من تداعيات النزاع	جنوب السودان
تدعم الحكومة السودانية وتفتح حدودها للاجئين السودانيين	دعم السودان	إريتريا
استضافت محادثات جدة وقدمت مساعدات إنسانية وأجلت رعاياها	الوساطة والمساعدات الإنسانية	السعودية
متهمة بدعم الجيش السوداني ضد قوات الدعم السريع	اتهام بدعم الجيش السوداني	مصر

يسعيان للتوسط لكن الأطراف السودانية تشكك في نواياهما	محاولة التوسط	الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي
متهمة بإرسال أسلحة للقوات المسلحة وقوات الدعم السريع	توريد أسلحة للطرفين	إيران وروسيا وصربيا والصين

التوصيات

استنادًا إلى الشهادات الميدانية التي جمعتها منظمة صحفيات بلا قيود، إلى جانب التقارير الأممية والدولية الصادرة حتى ديسمبر 2024، تكشف الأدلة الموثقة عن تورط عدة أطراف في ارتكاب انتهاكات جسيمة ضد حقوق الإنسان في السودان. وتشير الشهادات إلى أن قوات الدعم السريع هي المسؤول الأكبر عن غالبية هذه الانتهاكات، ولكنها تشمل أيضًا القوات المسلحة السودانية وميليشيات محلية متورطة في بعض الجرائم. في هذا السياق، تسعى هذه التوصيات إلى تسليط الضوء على سبل مواجهة الانتهاكات من جميع الأطراف، مع التركيز على حماية المدنيين ومحاسبة المسؤولين عنها.

1.7 توصيات للحكومة السودانية

1. **مواجهة الانتهاكات من جميع الأطراف:**
   - التحقيق الفوري في الجرائم المرتكبة من قبل قوات الدعم السريع، القوات المسلحة السودانية، والميليشيات المتحالفة.
   - إصدار أوامر فورية لوقف الهجمات ضد المدنيين، والبنية التحتية المدنية، وضمان حماية الأفراد في مناطق النزاع.
2. **تعزيز سيادة القانون:**
   - إنشاء محاكم وطنية مستقلة لمقاضاة المسؤولين عن الجرائم ضد المدنيين، بما يتماشى مع أحكام الدستور السوداني لعام 2005، خاصة المواد المتعلقة بحظر التعذيب والعنف الجنسي (المادتان 28 و33).
   - ضمان تقديم الدعم الكامل للمنظمات الحقوقية المحلية والدولية في التحقيقات والمتابعات القانونية.
3. **ضمان حماية المدنيين:**
   - نشر قوات أمن وطنية مدربة لحماية النازحين والمناطق السكنية التي تأثرت بالنزاع، مع تخصيص نقاط لتقديم المساعدات الإنسانية.
   - تقديم مساعدات طارئة للنساء والأطفال المتضررين من العنف الجنسي والنزوح

القسري، مع ضمان الوصول إلى المرافق الصحية والملاجئ الآمنة.

4. **التعاون مع المجتمع الدولي:**

- السماح بوصول فرق الإغاثة الإنسانية الدولية إلى المناطق المتضررة من النزاع لتقديم الدعم الضروري للمدنيين.
- التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية للتحقيق في الجرائم الكبرى ضد الإنسانية الموثقة في النزاع الحالي.

2.7 توصيات للأطراف المتنازعة

1. **وقف الهجمات:**

- مطالبة قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية بوقف جميع الهجمات العشوائية على المدنيين والمرافق العامة، بما يتماشى مع قوانين الحرب الدولية.

2. **احترام القوانين الدولية الإنسانية:**

- الالتزام الصارم بالقوانين الدولية الإنسانية، بما في ذلك أحكام اتفاقيات جنيف، وتطبيقها في جميع العمليات العسكرية.

3. **الالتزام بحماية المدنيين:**

- ضمان عدم استخدام المناطق السكنية كمواقع عسكرية، وإخلاء المدنيين من المناطق المهددة.
- توفير ممرات آمنة لإجلاء المدنيين من مناطق النزاع وإيصال المساعدات الإنسانية إليهم بشكل عاجل.

4. **المشاركة في مفاوضات السلام:**

- دعوة الأطراف المتنازعة للانخراط في مفاوضات سلام شاملة، برعاية أممية، تهدف إلى وقف الأعمال العدائية وتوفير بيئة آمنة للمدنيين.

3.7 توصيات للمجتمع الدولي

1. **زيادة الدعم الإنساني:**

- تقديم مساعدات طارئة للنازحين واللاجئين، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع مثل دارفور والخرطوم، مع ضمان تقديم المساعدات الأساسية من غذاء، مياه، ورعاية صحية.
- دعم المنظمات الدولية العاملة في السودان من خلال تقديم التمويل اللازم

لتوسيع نطاق العمليات الإغاثية في مناطق النزاع.

2. **محاسبة المسؤولين عن الجرائم:**

- فرض عقوبات موجهة ضد الأفراد والكيانات المتورطة في ارتكاب الجرائم ضد المدنيين، بما في ذلك قادة قوات الدعم السريع والقوات المسلحة السودانية.
- تقديم الدعم الكامل للمحكمة الجنائية الدولية في تحقيقاتها بشأن الجرائم المرتكبة في السودان، بما في ذلك ضمان التعاون الكامل من السلطات السودانية.

3. **تعزيز المراقبة الدولية:**

- إرسال بعثات مراقبة دولية مستقلة إلى السودان لتوثيق الانتهاكات الإنسانية وتقديم تقارير دورية إلى مجلس الأمن الدولي.
- دعم وتفعيل لجان تحقيق دولية مستقلة للنظر في جميع الجرائم المرتكبة في السودان، وتقديم توصيات ملموسة لضمان محاسبة المسؤولين.